

المهذب

[15] المرء نفسه: ترى أي الأمرين أحق وأصح؟ 1 - ما نص به القرآن الكريم، وحدث عنه سيد المرسلين عن كمال الدين بأصوله وجذوره، وشعبه وفروعه بحيث لم يبق للمسلم حاجة إلا رفعها، ولا حادثة إلا بين حكمها، ومقتضى ذلك أن يتقلد الخلاف والنقاش إلى أقل حد ممكن 2 - ما نلمسه ونراه - بوضوح - من الخلاف والتشاجر في أبسط الأمور وأعمقها من دقيقتها وجليلها، بحيث لم يبق أصل ولا فرع إلا وفيه رأيان بل آراء. إن حديث الاختلاف الكبير هذا لا يمكن أن يعد أمرا بسيطا، كيف والامام علي عليه السلام يعتبره دليلا على نقصان الدين إن كان المختلفون على حق، وإلا كان اختلافهم أمرا باطلا، لأن كمال الشريعة يستلزم أن يكون كل شيء فيها مبينا، فلا مبرر ولا مصحح للإختلاف. يقول الإمام عليه السلام في ذم اختلاف العلماء في الفتيا: ترد على أحدهم القضية في حكم من الأحكام، فيحكم فيها برأيه ثم ترد تلك القضية بعينها على غيره فيحكم فيها بخلاف قوله، ثم يجتمع القضاة بذلك عند الإمام الذي استقضاهم فيصوب آراءهم جميعا. وإلهم واحد، ونبيهم واحد، وكتابهم واحد فأمرهم ا □ - سبحانه - بالاختلاف فأطاعوه! أم نهاهم عنه فعصوه! أم أنزل ا □ سبحانه دينا ناقصا فاستعان بهم على إتمامه! أم كانوا شركاء له فلهم أن يقولوا وعليه أن يرضى؟! أم أنزل ا □ سبحانه دينا تاما فقصر الرسول صلى ا □ عليه وآله عن تبليغه وأدائه، وا □ سبحانه يقول: " ما فرطنا في الكتاب من شيء " وفيه تبيان لكل شيء وذكر أن الكتاب يصدق بعضه بعضا (1) أترى أنه (صلوات ا □ عليه) بعد ما يندد بالاختلاف، يقول أم أنزل ا □ دينا ناقصا فاستعان بهم على إتمامه.

(1) نهج البلاغة قسم الخطب، الخطبة رقم 18